استشراف التوجهات الحديثة للاقتصاد العالمي

د. بوعقل مصطفى•

أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، الجزائر.

تاريخ الاستلام:.../.../2018 ؛ تاريخ المراجعة:.../.../2018؛ تاريخ القبول:.../.../2018

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي والاطلاع على معالم البيئة الاقتصادية المعاصرة، إضافة إلى إبراز أبعاد وخلفيات التوجه الحديث للاقتصاد العالمي.

وخلصت الدراسة إلى أن هنالك العديد من العوامل التكنولوجية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي المعاصر، وتتجلى هذه التطورات بصورة واضحة في مجال الزمن والنطاق ونظم التأثير، كما دفعت به لإحراز معدلات جد متقدمة في مجالات التبادل، النمو والاندماج، وعجلت بضرورة الإقبال المتزايد نحو الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب، مما نجم عنه ظهور أشكال جديدة من التفاعل والتباين في مستويات الاستجابة لتطورات المتغيرات البيئية. وتؤشر المعطيات الحالية على أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى مزيد من الديناميكية والتشابك بين مركباته والاعتداد أكثر بالقضايا البيئية والاجتماعية، الابتكار والجودة والحوكمة وغيرها، وهو ما يجعل جوهر الاقتصاد المعاصر تكاملي ومتعدد الأبعاد.

الكلمات المفتاحية: العولمة المحلية، المعرفة، بلوك تشاين، الثورة الصناعية الرابعة، مشروع الأوبور.

Prospecting the Modern Trends of the Global Economy

Dr. BOUAKEL Mustapha

Abstract

This study aims to identify the most important factors affecting the global economy and to view the features of the contemporary economic environment as well as highlighting the dimensions and backgrounds of the modern trend of the global economy.

The study concluded that there are many technological, social and cultural factors that have contributed to the shaping of the modern global economy. These developments are clearly reflected in time, scope and impact systems, and have led to very high rates of exchange, growth and integration. As well as it accelerated the need for more interdependence between nations and peoples, and witch resulting in the emergence of new forms of interaction and variation in levels of response to developments in environmental variables. Current data indicate that the global economy is moving towards more dynamic and interrelated components, more emphasis on environmental and social issues, innovation, quality, governance, etc., which makes the essence of the modern economy integrative and multidimensional.

Keywords: Glocalization, Knowledge, Blockchain, Fourth Industrial Revolution, OBOR.

• **المؤلف المراسل، الايميل:** Dr.Bouakel@gmail.com.

مقدمة:

لقد تغير الاقتصاد العالمي بطرق شديدة الأهمية خلال العقود القليلة الماضية، وترجع هذه التغييرات إلى كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي والعوامل المتحكمة في هيكلته. ولا تؤثر هذه التحولات على تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية فحسب، بل وتؤثر أيضا تداعيات هذه العمليات على كيفية ودرجة اندماج الدول في النظام الاقتصادي الدولي.

عند التأمل في المرحلة المعاصرة، نجد أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم والخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة، وإن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي، فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وبالمزيد من الاعتماد المتبادل، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، وتنامي دور الاتصالات والتكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد.

كما أن استراتيجيات التنمية في الوقت الراهن تتأثر بدرجة غير مسبوقة بالتغير في أنماط الصناعات، شكل العلاقات، ومستوى الارتباط، وهو ما يملي انتقالا طوعيا في الأطر العامة المرتكزة على توجهات الشريحة الفاعلة في الدول القومية إلى انقياد أكبر لاستراتيجيات المؤسسات الاقليمية والدولية. ويحتاج صانعو السياسات والمديرون والعمال والنشطاء الاجتماعيون والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين في البلدان المتقدمة وكذا النامية إلى فهم راسخ للديناميكية التي يتميز بها الاقتصاد العالمي المعاصر، وإدراك تصوره المستقبلي على المدى القصير والمتوسط على أقل تقدير بهدف ضمان الاستجابة المثلى لتطور المتغيرات البيئية والتي تكفل تحسين تموضعهم وتكييف نسقهم، أو حتى منع حدوث تراجع وشيك.

إشكالية الدراسة:

هناك ثلاثة عوامل للاعتقاد بأن التحولات المعاصرة لا تمثل مجرد امتداد للعولمة، بل دخول في الثورة الصناعية الرابعة، وتتجلى هذه التطورات بصورة واضحة في مجال الزمن والنطاق ونظم التأثير. حيث أن التسارع في التغييرات الحالية ليس لها سابقة في التاريخ. وبالمقارنة مع المعالم البيئية السالفة، تتطور معالم الاقتصاد العالمي بسرعة عالية، علاوة على أنها تطال كل مجال تقريبا وفي كل رقعة جغرافية، وأن سعة وعمق هذه التغييرات تؤشر بتحول لجميع نظم الإنتاج، الإدارة والحوكمة. وفي ظل هذه المتغيرات تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي الأبعاد والخلفيات التي يمكن استجلاؤها في ظل التوجه الحديث للاقتصاد العالمي ؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي؛
- الاطلاع على معالم البيئة الاقتصادية المعاصرة؛
- إبراز أبعاد وخلفيات التوجه الحديث للاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة:

يعتبر الاقتصاد العالمي نظاما معقدا وديناميكيا ويشهد باستمرار تغيرات كمية ونوعية، وعليه فإن دراسة أنماط تطور الاقتصاد العالمي تفتح آفاقا مواتية لزيادة الكفاءة الاقتصادية للبلدان، وضبط منهجية التكيف مع المتغيرات البيئية وتطوير المعرفة العلمية والممارسات العملية المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية، كما تعطي دلالة وموثوقية أوضح جراء فحص مستويات نزاهة هذا النظام.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع وخصوصياته استدعت الاعتماد على المنهج الوصفي لاستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحولات الاقتصادية وتبيان أهم المعالم التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي، إضافة إلى استجلاء أبعاد ودلالات هذه التحولات وأثرها على العناصر الكلية والجزئية المركبة للاقتصاد المعاصر.

هيكل الدراسة:

للإلمام بالموضوع والإحاطة بجزئياته تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسين هما:

- **المحور الأول:** الإطار العام للتحولات الاقتصادية العالمية؛
- **المحور الثاني:** التوجهات الحديثة للاقتصاد العالمي.

I. الإطار العام للتحولات الاقتصادية العالمية

1. لمحة عن تطور معالم الاقتصاد العالمي:

كان البحث عن إدراك توجهات الاقتصاد العالمي هو الموضوع الأكثر إثارة للاهتمام في العالم بالنسبة للاقتصاديين وصانعي السياسات منذ أن تم نشر مؤلف آدم سميث بعنوان "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" في عام 1776. وكانت اقتصادات الدول تعتمد في الغالب على الزراعة، وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في حدود 0.05% سنوياً لآلاف السنين.

وبعد اندلاع الثورة الصناعية، ازداد نمو الدخل الفردي في البلدان المتقدمة، حيث قفز إلى حوالي 1% سنوياً في القرن التاسع عشر وتضاعف إلى حوالي 2% في القرن العشرين.[1] وقد تزامن مع هذه الفترة تصاعد وتيرة التوترات السياسية مما دفع إلى التركيز أكثر على تصنيع الأسلحة والمعدات الحربية. وتميز النصف الأول من القرن العشرين بالاضطرابات والأزمات إلى غاية انعقاد مؤتمر بريتن وودز سنة 1944، أين تم بعث نظام اقتصادي عالمي من خلال تأسيس صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة (لاحقا). وقد أدى فشل التدخلات الحكومية المستوحاة من التفكير التنموي في الموجة الأولى إلى ظهور موجة جديدة اعتمدت نهجا إنشائيا شدد على الوظيفة الأساسية للأسواق في تخصيص الموارد وتوفير الحوافز للتنمية الاقتصادية، وتجاهل الاختلافات الهيكلية بين البلدان إضافة إلى البحث عن توطيد مدخل جديد للفكر الجيو اقتصادي من خلال البحث عن اكتساح أكبر عدد ممكن من الأسواق الأجنبية. وقد واجه الاقتصاد العالمي تحديا عويصا نتيجة التباطؤ الكبير لوتيرة النشاط في السبعينيات، وأزمة ديون أمريكا اللاتينية، وانهيار نظام التخطيط الاشتراكي في الثمانينيات. وأكدت المعالم

الجديدة على نوايا التوجه نحو تظافر الجهود الدولية، وتعزيز مداخل الحكم الرشيد، وتحسين بيئة الأعمال، وبناء رأس المال البشري (التعليم والصحة)،[2] وهو ما أدى إلى تنامي الدخل الفردي السنوي بسبع أضعاف خلال الفترة 1958-2004، وقد صاحب النمو الاقتصادي العالمي نموا محسوسا في التجارة العالمية، بفضل العولمة التي ساهمت في اندماج الأسواق وزيادة التدفقات المالية وتحرير حركة عوامل الانتاج إضافة إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول والشركات وإزالة القيود الجمركية وغيرها، فمن عام 1870 إلى عام 1998 زاد النمو في التجارة العالمية أربعة أضعاف نمو الدخل العالمي.[3] من جهة أخرى فقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تغيير جذري لسلاسل القيمة التقليدية، كما أدى التطور التكنولوجي إلى تضاعف نشاطات الانتاج والتسويق وتحسين الظروف اللوجستية، وأعطى مرونة أكبر في مراقبة حركية المنتجات السلعية والمالية وظهور التجارة الالكترونية. كما شهدت هذه الحقبة تحولا تدريجيا للاقتصادات الكبيرة من التصنيع إلى الخدمات، لا سيما الخدمات المالية والمعلومات، وفي عدد من البلدان ذات الدخل المرتفع ولدت قطاعات الخدمات الناشئة أعدادا كبيرة من فرص العمل، وبالأخص في المملكة المتحدة التي ارتفعت فيها قيمة الخدمات من 56% إلى 76% من إجمالي الناتج المحلي بين عاميْ 1980 و2007، بينما هبط التوظيف في الصناعة من 37% إلى 22%.[4]

لقد تميز العقد الماضي بسلسلة من الأزمات الاقتصادية ذات القاعدة العريضة والصدمات السلبية، بدءاً بالأزمة المالية العالمية في 2008-2009، تلتها أزمة الديون السيادية الأوروبية في 2010-2012 وإعادة ترتيب أسعار السلع العالمية في الفترة 2014-2016. ومع استمرار هذه الأزمات عملت المؤسسات الدولية على توفير مجال أوسع لإعادة توجيه السياسة نحو قضايا أطول أجلا والتي أصبحت تعيق التقدم على طول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

أشارت التقديرات في عام 2017 إلى أن النمو الاقتصادي العالمي قد بلغ 3.0%، وهو تسارع كبير مقارنة بالنمو البالغ 2.4% فقط في عام 2016، وهو أعلى معدل للنمو العالمي سجل منذ عام 2011. وتستمر مؤشرات سوق العمل في التحسن في نطاق واسع من البلدان، ونحو ثلثي البلدان في جميع أنحاء العالم شهدت نموا أقوى في عام 2017 أكثر من العام السابق. على المستوى العالمي، من المتوقع أن يظل معدل النمو ثابتا عند 3.0% في 2018 و2019.[5]

2. العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي:

إن التحول الكمي والنوعي في الاقتصاد العالمي يعود إلى عدة عوامل نذكر منها:[6]

- اندماج الاقتصادات الوطنية في تكتلات اقتصادية إقليمية مع تنظيم العلاقات وزيادة درجة الترابط وتنويع مداخل الاعتماد المتبادل؛
- تدويل الأنشطة الصناعية والتجارية في شكل استثمار أجنبي مباشر، تصدير أو عن طريق عقود التراخيص والامتياز وغيرها، إضافة إلى تنامي التركيز على سلاسل القيمة العالمية من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي؛

- النظام الفرعي التكنولوجي هو مجمل متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية (STR)، والتي توفر القدرة التنافسية في السوق العالمية. ويمكن تقييم كفاءة هذه التكنولوجيا استنادا إلى المعلمات الأساسية التالية:
  - دور الكمبيوتر وطبيعة المعلومات التقنية؛
  - الربط العلمي؛
  - التوفير في الموارد من حيث استهلاك الطاقة ومدى صداقتها للبيئة؛
  - فعالية التكنولوجيا الحيوية المستندة إلى العمليات الطبيعية.
- يوفر الفضاء الاقتصادي الموحد وجود قواعد مشتركة ومعايير لتنظيم وإدارة العمليات الدولية المتجسدة في مبادئ الإدارة، والتحركات الحرة للسلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة والمعلومات عبر الحدود الدولية؛
- ارتباط الاقتصاد العالمي أكثر بالقضايا الاجتماعية والثقافية الموحدة من خلال ما يلي:
  - تحقيق مستوى معيشة عام أعلى والحد من الفوارق بين البلدان؛
  - وضع معايير موحدة للسلوك التجاري وأخلاقيات الأعمال والإدارة؛
  - الحل السلمي للمشاكل الوطنية والدولية.

II. التوجهات الحديثة للاقتصاد الدولي:

عند وصف الاقتصاد العالمي المعاصر يتكرر استخدام عدة مصطلحات كالعولمة واقتصاد المعرفة والثورة الصناعية الرابعة وغيرها، ولقد ظل العالم يشهد عولمة الشؤون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من اللوائح على المستويين الوطني والدولي، وتتجسد أبعاد العولمة في:

1. **عولمة الإنتاج:** بما أن عولمة الإنتاج تنطوي على تقسيم سلسلة القيمة العالمية إلى مكونات مختلفة، يعتمد النجاح بشكل حاسم على عدة شروط، بما في ذلك القدرة التقنية لمنتجي المكونات وشركات التجميع، وتوافر العمال ذوي المهارات العالية، والقدرة على الإدارة وفقا لجداول زمنية صارمة،[7] وتتبلور عولمة الإنتاج في اتجاهين[8]:

1.1. عولمة التجارة الدولية:

يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات حيث بلغ معدل التجارة الدولية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995م، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5%، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء زيادة معدل نمو التجارة العالمية بقوة، بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90% من التجارة العالمية تدخل في مجال التحرير.

وقد سجلت صادرات التجارة الخارجية في آسيا أعلى مستوياتها بمعدل نمو يقارب 23% سنة 2010 نظرا لنشاط حركية اقتصاديات اليابان والصين والنمور الآسيوية، تليها أمريكا بمعدل نمو بلغ 15% ثم أوروبا بـ11.5% وهو ما يعكس قوة القاعدة الاقتصادية لهذه الدول واندماجها الفعال في المنظومة الدولية، في حين عرف التبادل التجاري تراجعا ملحوظا خلال سنة 2014 وذلك بسبب تباطؤ وتيرة اقتصاديات الدول المتقدمة والتي تعتبر الدافع الرئيسي لشتى المعاملات الدولية خصوصا الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الاضرابات الحادة التي تعرفها أسعار المواد الطاقوية في الفترة الأخيرة، حيث سجلت منطقة آسيا انخفاضا حادا في معدل نمو الواردات من 18.3% إلى 3.4% وكذا أمريكا من 15.8% إلى 4.6%، في حين عرف الناتج المحلي الخام تراجعا نسبيا خلال الفترة 2010-2014 نظرا لارتباطه بحركية التجارة الخارجية إضافة إلى قدرة هذه الأخيرة على التحكم في الطاقة الانتاجية الخاصة بها.[9]

الجدول (1):

تطور التجارة والناتج المحلي الخام في بعض أقاليم العالم للفترة 2010-2014

الأقاليم	الصادرات%		الواردات%		الناتج المحلي الخام %	
	2010	2014	2010	2014	2010	2014
أمريكا	14. 9	4.2	15.8	4.6	2.7	2.4
أوروبا	11.5	1.6	9.9	2.3	2.3	1.4
افريقيا	6.5	-3.3	8.0	4.2	5.4	3.4
آسيا	22.8	4.7	18.3	3.4	7.2	4.0

Source: Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, World Trade Report 2015, P21.

1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من زيادة معدل نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يميل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينيات، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على خوض المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

وعرفت الساحة الاقتصادية الدولية تزايدا ملحوظا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى جميع مناطق العالم خلال سنة 2015، بحيث سجلت الدول المتقدمة قفزة استثمارية من 680 مليار دولار سنة 2013 إلى 962 مليار دولار سنة 2015 بمعدل نمو يساوي 41.47% في حين سجلت الدول النامية معدل نمو التدفقات الوافدة يقدر بـ 15.56% تستقبل دول شرق وجنوب شرق آسيا 83% منها، كما عرفت الدول المتقدمة صافي تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة منها أوجه سنة 2015 بمبلغ يقدر بـ 1065 مليار دولار يسيطر الاتحاد الأوروبي على 54% منها على غرار الدول

النامية التي عرفت تراجعا طفيفا يقدر بـ 7.57% نتيجة تباطؤ النمو في كل من الصين واليابان والنمور الآسيوية.

الجدول (2):

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض أقاليم العالم للفترة 2013-2015

المنطقة	التدفقات الواردة			التدفقات الصادرة		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
الدول المتقدمة	**680**	**522**	**962**	**826**	**801**	**1065**
الاتحاد الأوروبي	323	306	504	320	311	576
أمريكا الشمالية	283	165	429	363	372	367
الدول النامية	**662**	**698**	**765**	**409**	**446**	**378**
افريقيا	52	58	54	16	15	11
آسيا	431	468	541	359	398	332
شرق وجنوب شرق آسيا	350	383	448	312	365	293
جنوب آسيا	36	41	50	2	12	8
غرب آسيا	46	43	42	45	20	31
أمريكا اللاتينية والكاريبي	176	170	168	32	31	33
الدول المتحولة	**85**	**56**	**35**	**76**	**72**	**31**
العالم	**1.427**	**1.277**	**1.762**	**1.311**	**1.318**	**1.474**

الوحدة : مليار دولار أمريكي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص70.

2. العولمة المالية:

تفهم العولمة المالية كجزء من العولمة الاقتصادية على أنها تكامل النظام المالي المحلي للبلد مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، يتطلب هذا التكامل عادة أن تقوم الحكومات بتحرير القطاع المالي المحلي وحساب رأس المال.[10] ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:[11]

- **المؤشر الأول :** والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم، والسندات في الدول الصناعية؛
- **المؤشر الثاني :** والخاص بدور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

وعموما فقد انتقل حجم المعاملات المالية من 857 مليار دولار سنة 1992 إلى 3981 مليار دولار سنة 2010 بمعدل زيادة تجاوز 365%.[12]

الشكل (1):

تطور حركية المعاملات المالية العالمية (نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي)

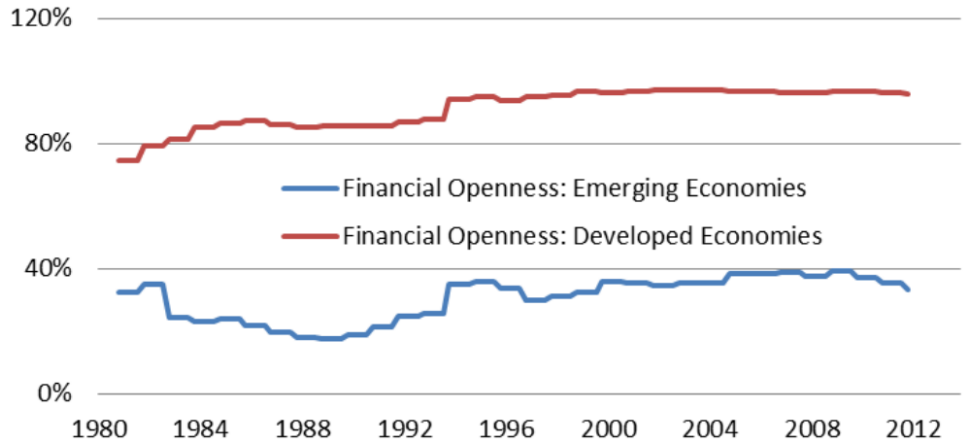

Source: Tomasz Orpiszewski, Le Marché des Dettes Souveraines dans la Globalisation Financière, Thèses de Doctorat, Université Paris-Dauphine, 2015, P32.

خلال العقدين الماضيين نجحت العديد من الاقتصادات الناشئة في تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية. ومع تقدم استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح على تدفقات رأس المال، بدأ المستثمرون الدوليون في استعادة الثقة، حيث ارتفعت مشاركة المستثمرين الأجانب في أسواق الدين بالعملة المحلية من 5٪ إلى 21٪ في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 و 2013.[13]

3. اقتصاد المعرفة والابتكار:

لقد تحول الاقتصاد العالمي بعد الثورة الصناعية من اقتصاد ذي كثافة عمالية إلى اقتصاد ذي كثافة رأسمالية، ثم جاءت الثورة التكنولوجية لتنقل الاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد المعرفة، وبالتالي أصبحت الغلبة لمن يعرف، لا لمن يملك. يتيح الابتكار للشركات إنتاج سلع وخدمات أكثر جودة مع استهلاك موارد طبيعية أقل والتمكين من استخدام الموارد البشرية بشكل أكثر كفاءة.[14] وأصبحت المعرفة هي المادة الخام، وعاملاً من عوامل الإنتاج، والناتج نفسه. فكل المنظمات اليوم تعتمد بدرجة كبيرة على المعرفة في استمرارها ونجاحها، وأصبح من المحتم عليها أن تتطور وتتحسن وإلا كان مصيرها الزوال. ويمتاز اقتصاد المعرفة بأمور عديدة من أهمها[15]:

- امتلاك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتوجات فكرية معرفية وغير معرفية جديدة تماما، لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، والمساهمة في خلق منتوجات أكثر إشباعاً وإقناعاً للعميل.
- المنافسة في ظل اقتصاد المعرفة ترتكز على المعرفة، فهي التي تصنع القوة، وتوفر المال، وتوجد المواد الخام، وتفتح الأسواق.
- يتضمن اقتصاد المعرفة قوى اقتصادية جديدة، تدفع إلى الابتكار، والتحسين الدائم المستمر، وإيجاد منتوجات جديدة، نظم إنتاج جديدة، نظم تسويق ابتكارية جديدة، طرق إشباع فعالة للعميل، أسواق ومناطق تسويقية جديدة.

- في ظل اقتصاد المعرفة لا يؤخذ كل عنصر بشري على أنه رأسمال بشري يعتد به وإنما يراد برأس المال البشري العناصر المفكرة والقادرة على الابتكار المستمر الذي يكون الميزة التنافسية الوحيدة للمنظمات في صراعها من أجل البقاء ويطلق على مثل هذه النوعية من العنصر البشري عمالة المعرفة.

لقد استخلصت دراسة أجريت على 192 دولة أن رأس المال البشري والاجتماعي يمثل نسبة لا تقل عن 64% من أداء النمو، في حين يمثل رأس المال المادي نسبة ضئيلة قدرها 16%، ويمثل رأس المال الطبيعي النسبة الباقية.

لقد شهد الإنتاج تكثيفاً معرفياً أسّياً، وظلت الكثافة المعرفية في صادرات العالم المصنعة ثابتةً عموما في الفترة من 1970 إلى1977، ولكنها ازدادت منذ ذلك الحين بشكل مطرد، وفي فترة مبكرة، منذ عام 1996، أشارت التقديرات إلى أن أكثر من50% من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يعتمد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية[16].

الجدول (3):

خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم

		الاقتصاد القديم	اقتصاد المعرفة
الخصائص التنظيمية	**مجال المنافسة**	وطنية	عالمية
	الأسواق	مستقرة	متقلبة
	حركة الأعمال	منخفض/متوسط	مرتفع
	دور القطاع العام	تجهيزي: البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة	توجيهي: الخصخصة، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف	**علاقات سوق العمل**	تنافسية	تضامنية / مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
	التنظيم اللازم	محدد حسب المهام	تعلم مستمر وبالممارسة مدى الحياة
	أهداف السياسات	إحداث فرص التوظيف	الأجور/ الدخول المرتفعة
خصائص الإنتاج	**العلاقة مع المنشآت الأخرى**	مغامرات/ مخاطر مستقلة	الاتحاد والتعاون
	مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاجية	الميكنة	الرقمية
	موجهات النمو	مدخلات العوامل(العمل، رأس المال)	الإبتكار، التجديد، الإختراع، والمعرفة

المصدر: محمد عبد العالي صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط 2 – 3 اكتوبر 2005

4. الثورة الصناعية الرابعة (4thIR):

في الوقت الذي كان يجب أن يحقق فيه الاقتصاد العالمي دفعة بفضل التكنولوجيا الرقمية – من 2004 إلى 2014 – تباطأ نمو إنتاجية العمالة بشكل كبير. وفي 30 من أصل 31 اقتصادا متقدما ، انخفض معدل النمو السنوي من 2% في الفترة من 1994 إلى معدل 1% سنة 2004.[17]

ويرتبط مفهوم الثورة الصناعية الرابعة، الذي كانت ألمانيا المبادرة إلى إطلاقه، بأتمتة الصناعة (Automation of Industry)، والتقليل من عدد الأيدي العاملة فيها، بحيث يقتصر الدور البشري في الصناعة على المراقبة والتدقيق، الأمر الذي يستدعي وجود قدرات علمية عالية توظف في امتلاك بنية تقنية ورقمية متطورة.

إن انتشار الأجهزة المحمولة وأجهزة الاستشعار عبر الإنترنت وغيرها من وسائل جمع المعلومات رقميا جعل من الممكن الحصول على بيانات مفصلة ودقيقة عن المشتريات وتطور الأسواق. وتتيح المنصات الرقمية، بما في ذلك تطبيقات مشاركة الاقتصاد مثل Uber وخدمات مطابقة العرض والطلب مثل Airbnb، التفاعل الفوري وتبادل المعلومات والتعاون الأوثق والأوسع.[18]

وقد تمخض عن هذه الظاهرة أنماط جديدة من العلاقات وأساليب التصنيع والابتكارات والتي تجسدت في المركبات ذاتية الحركة والطباعة ثلاثية الأبعاد وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المواد، وتخزين الطاقة، والحوسبة الكمية وغيرها، وذلك من خلال مزج النظم اللاسلكية، والتجهيزات الإلكتروميكانيكية متناهية الصغر.

وقد أشار مؤشر Bofa Merrill Lynch إلى هناك تزايد ملحوظ لحركية المنتجات عالية التقنية عبر الاسواق العالمية، حيث يتوقع أن ترتفع هذه الأخيرة من 7.4 مليار دولار عام 2000 إلى 42.9 مليار دولار بحلول عام 2020.[19]

الشكل (2):

تطور حركية المنتجات عالية التقنية خلال الفترة 2000-2020.

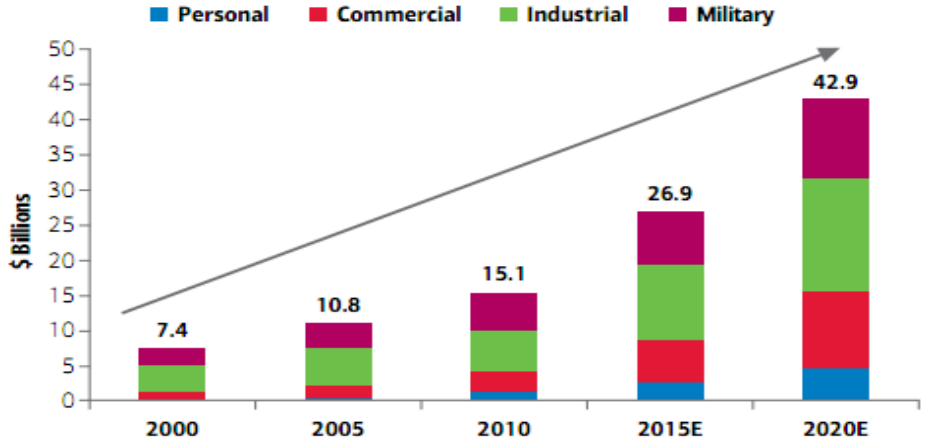

Source: Emmanuel Dimitrios Hatzakis, The Fourth Industrial Revolution, Research Gate, 23 May 2017, P2.

هناك ثلاثة عوامل للاعتقاد بأن التحولات المعاصرة لا تمثل مجرد امتداد للعولمة، بل دخول في الثورة الصناعية الرابعة، وتتجلى هذه التطورات بصورة واضحة في مجال الزمن والنطاق ونظم التأثير.

وقد توصل Prisecaru (2016) إلى أن الثورة الصناعية الرابعة تؤثر على المجتمع والاقتصاد بطرق متنوعة:[20]

- الاعتماد بشكل كبير على منصات وسائط التواصل الاجتماعي للاتصال والتعلم وتغيير المعلومات؛
- سيكون بإمكان مجموعة متنوعة من المنتجين والمنافسة المبتكرين الوصول بسهولة إلى المنصات الرقمية للتسويق والمبيعات والتوزيع، وبالتالي تحسين جودة السلع والخدمات وأسعارها؛
- سيشارك المستهلكون أكثر فأكثر في سلاسل الإنتاج والتوزيع، كون أن التأثيرات الرئيسية لهذه الثورة على بيئة الأعمال تشمل التأثير الذي ستتركه على توقعات المستهلك، وجودة المنتج، والتحرك نحو الابتكار التعاوني، والابتكارات في الأشكال التنظيمية.

وفقا لبحث المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) تشير التقديرات إلى أن التغييرات التي ستتسبب بها الثورة الصناعية الرابعة بين عامي 2015 و2020 ستعني خسارة 7.1 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم (أكثر من 60% منها في الإدارة) كما ستؤدي إلى إنشاء 2 مليون وظيفة جديدة في مجالات الرياضيات وعلوم الكمبيوتر والهندسة المعمارية والهندسة. وللتحقق من تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الموارد البشرية، قام المنتدى الاقتصادي العالمي بمسح على مديري الموارد البشرية في 371 شركة كبيرة تستخدم ما مجموعه 13 مليون شخصا في 9 صناعات من 15 دولة متقدمة وناشئة، ومن أهم التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة ما يلي:[21]

- يتمثل التحدي الأول الذي يواجه إدارة الموارد البشرية في كيفية استغلال الأدوار الوظيفية الجديدة التي أحدثتها الثورة الصناعية الرابعة؛
- أما التحدي الرئيسي الثاني الذي تواجهه إدارة الموارد البشرية فيتعلق بكيفية جذب أفضل المواهب المهنية والاحتفاظ بها؛
- في حين يتمحور التحدي الثالث بإشكالية إبقاء الفرق محفزًا وراغبًا في تعلم مهارات جديدة لتحمل مسؤوليات جديدة.

على رغم التحديات المتوقعة إلا أن الثورة الصناعية الرابعة سيكون لها أثر كبير وتغييرات ملموسة في المجتمعات والاقتصادات، حيث أن التغيير غير المسبوق الذي ستحدثه هذه الأخيرة في القطاعات ونماذج الأعمال المدعومة بالذكاء الاصطناعي وفعالية تعلم الآلات، سيضاعف حجم النمو السنوي لاقتصاد الدول ويرفع من كفاءة القوى العاملة 40% بحلول عام 2035، ويتوقع أن يبلغ اقتصاد التنقل الذاتي 7 تريليونات دولار، وأن تساهم إنترنت الأشياء بـ 10%، أي 15 تريليون دولار، في الناتج المحلي الإجمالي العالمي على مدى السنوات الـ20 المقبلة، كما سيساهم التغيير في زيادة كفاءة الطاقة عالميا، ويتوقع ظهور قوى اقتصادية جديدة وارتفاع المنافسة التجارية العالمية التي تحددها القدرة التنافسية المبنية على التطور التكنولوجي والقدرة على الابتكار.

5. العولمة المحلية (Glocalization)

يعتبر Robertson أول من أطلق هذا المصطلح سنة 1995 وقد لخص إطاره في العبارة التالية "العالمية المعبر عنها في المحلي، والمحلي كتخصص عالمي".[22] كما يشير إلى دمج المنظورات العالمية والمحلية في التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجميع الظواهر التي تؤثر على المجتمعات المحلية والعالمية.[23]

يعبر مصطلح "Glocalization" عن فكرة أن نفس المنتج أو الخدمة الدولية مصممة لتلبية الاحتياجات وخدمة مصالح مختلف السكان المحليين، وأن الثقافات المتميزة تصبح على دراية بتفضيلاتها وضروراتها الخاصة عند التفاعل مع المنتج أو الخدمة الدولية. كما أن هذا المفهوم تم تصميمه من أجل التأكيد على أن عولمة منتج أو خدمة أكثر نجاحا يرتبط إلى حد بعيد بمدى تكييف المنتج أو الخدمة على وجه التحديد مع الثقافة التي يتم تسويقها بها. كما يجب على المنظمات الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة الهوية الوطنية عند دخول الأسواق العالمية، لأن النجاح الاقتصادي والسمعة التي تتمتع بها المنظمات الدولية يعتمد على درجة "التجاوب الوطني" لمنتجاتها وخدماتها.[24]

وبسبب تطور أنظمة الاتصالات والنقل، تتجاوز المنظمات الحدود الطبيعية والمجتمعية، وتنشر أنشطتها في جميع أنحاء العالم. وتتعامل المنتجات والخدمات الدولية مع جمهور غير متجانس مع احتياجات وتفضيلات محددة.[25]

يتعين على المنظمات الدولية أن تتعامل مع هذا التنوع الخارجي لتحقيق النجاح الاقتصادي والسمعة، وبعبارة أخرى، يتوجب الاندماج في هذه الظواهر إذا أرادوا فهم البيئات المعقدة، وجمع المعرفة والتصرف وفقاً لخصوصية الأسواق المحلية. باختصار، يجب أن تضع في الاعتبار أنه يتم تحديد قوة الارتباط حسب كمية ونوعية القيم المشتركة.

6. الاقتصاد الرقمي (Digital Economy):

إن أبرز ما يميز اقتصاد اليوم هو التوجه نحو الارتكاز أكثر فأكثر على الرقمنة، ويبدو ذلك جليا سواء في مجال المعاملات المالية أو التجارة الالكترونية وحتى الإنتاج والتسويق وغيرها، حيث ورد في التقرير الصادر عن "أبحاث البنك الألماني" أن موجة التكنولوجيا المتقدمة ستفتح آفاقا تمكن من تفادي سلبيات التوسع الاقتصادي الماضي، من خلال مداخل الطاقة النظيفة وتقنيات النانو والتكنولوجيا الحيوية، كما أشارت مجلة Accenture (2017) أن الناتج المحلي الخام الأمريكي سيبلغ 4.6% بحلول سنة 2035، كما توقع Mckisney (2017) أن الأتمتة ستضاعف النمو الاقتصادي العالمي عن طريق أرباح سنوية تتراوح بين 0.8 و1.4pp بحلول سنة 2065.[26]

وفي نفس السياق أشارت دراسة Bukht وHeeks (2017) أن الأنترنت تساهم في الناتج الإجمالي العالمي بـ 20%، كما قدر البنك العالمي زيادة التوظيف بـ 2.5% خلال سنة 2016.[27] كما أوضح أن الرقمنة تزيد من تعميق العولمة وحل مشكل الحواجز الجغرافية للتجارة.[28]

الشكل (3):

تطور رقمنة اقتصاديات الدول المتقدمة مقارنة بالدول الأخرى

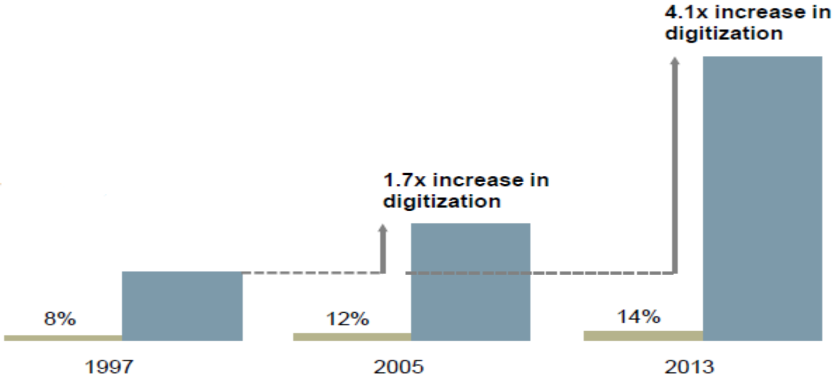

Source: James Manyika, Digital Economy: Trends, Opportunities and Challenges, McKisney Global Institute, Celebrating 25 Years of Insight, May 2016, P6.

من خلال الشكل السابق يتبين أن الاقتصاديات المتقدمة تبذل مجهودات ضخمة للتوجه نحو الرقمنة، بحيث تضاعفت مستواها بـ 1.7 مرة خلال الفترة 1997–2005 ثم 4.1 مرة للفترة 2005–2013، كما يظهر جليا الفارق الشاسع مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى.

ومن جهة أخرى، تعتبر سلسلة الكتل (Blockchain) طريقة لإنشاء سجل رقمي قوي وموثوق، شفاف وموزع قصد حفظ البيانات، كما تعتبر بمثابة بروتوكولات برمجية تعتمد على تشفير قواعد البيانات والتي يمكن اعتبارها تكنولوجيا مؤسسية أو اجتماعية للربط بين الأفراد ونقل البيانات بطريقة لامركزية عبر المنصات الرقمية.[29] ويجري إيلاء المزيد من الاهتمام لإمكانيات Blockchain لمعالجة التحديات الطويلة الأمد المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

ويجادل مؤيدو Blockchain أنها ستوسع فرص التبادل والتعاون من خلال تقليل الاعتماد على الوسطاء والاحتكاكات المرتبطة بهم،[30] وفي نفس السياق تطرح التقنية عدة رهانات أمام الشركات خصوصا وأن بعض الدراسات أثبتت محدوديتها وعدم موثوقيتها.[31] ويرتبط تبني هذه التقنية بتكلفة التحقق، وتكلفة الربط الشبكي. ولكي تزدهر الأسواق يتعين على المشاركين أن يكونوا قادرين على التحقق من خصائص المعاملات وتدقيقها بكفاءة، كما أن العمل بأرضية أكثر انفتاحا سيزيد من شدة المنافسة.[32]

كما تتسارع العديد من الجهات لإطلاق عملات رقمية مبتكرة كأحد نواتج الابتكار المعاصر، وإقبال عدة مؤسسات على اختلاف طبيعتها ونشاطاتها على التعامل بها، ولعل أبرز هذه العملات هي البيتكوين (BTC)، الإيثيريوم (ETH)، والريبل (XRP) وغيرها والتي تندرج في إطار تقنية سلسلة الكتل ويتم تشفيرها ويطلق عليها في بعض المراجع مصطلح العملات المشفرة (Cryptocurrencies).[33] وكان صندوق النقد الدولي قد أقر أن تداول مثل هذه العملات لا يدعو للقلق ولا يشكل أي تهديد بالنسبة للعملات التقليدية على المدى المتوسط والقريب، كما أوضح عدة أوجه للقصور في النظام النقدي الرقمي كالتخوف من الفقاعات والارتياب المفرط في تقلبات هذه الأخيرة.[34]

من جهة أخرى فقد ساهمت الرقمنة في ظهور أنماط جديدة من التعاملات لا سيما في ظل الاقتصاد التشاركي، مثل شركة "AirBnB" والتي تمتلك أكبر منصة رقمية لتقديم خدمات حجز الإقامة في الفنادق

والمرافق المخصصة للسياحة وكذا كراء العقارات.[35] وتعتبر نشاطات الشركة جزءا من اقتصاد المشاركة حيث يختار المتعاملون مشاركة أصولهم مع مؤسسي الشركة عبر المنصات الرقمية.[36] إضافة إلى شركة "Uber" لسيارات الأجرة.

كما تم استحداث تقنيات متنوعة وفعالة كتقنية اختراق النمو والتي تعتبر أسلوبا جديدا في التسويق الالكتروني يعتمد على التفاعل بين مداخل الابتكار والتقنية وتحليل البيانات، والتي تخدم استراتيجيات الاحتفاظ الذكي بالمستخدم، والترابط الفعال مع منصات الطرف الثالث مثل وسائل التواصل الاجتماعي وذلك من أجل زيادة نمو أعمال المؤسسات الناشئة بشكل سريع وتعزيز تنافسيتها في ظل تعقد البيئة الاقتصادية

7. تغير الخريطة الجيو–اقتصادية:

يشهد العالم حاليا لا سيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 توترات فريدة من نوعها عجلت بنشوب صراعات تجارية بين الدول الأكثر حركية اقتصاديا، فعلى سبيل المثال فرضت أمريكا نسبة ضرائب على الصادرات الألمانية من السيارات تقدر بـ 20% في حين فرضت أوروبا عقوبة على شركة غوغل الأمريكية تقدر بـ 4.3 مليار يورو بتهمة احتكار استخدام نظام أندرويد، فضلا عن العقوبات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وإيران وتركيا وغيرها، وفي هذا الصدد حذرت منظمة التجارة العالمية من تراجع النمو بـ 0.5% ما يعادل 460 مليار يورو على مستوى الاتحاد الأوروبي لسنة 2018، كما صرحت المفوضية الأوروبية بأن خسائر ألمانيا ستبلغ 20 مليار يورو سنويا ما يعني تهديد بفقدان 15 مليون وظيفة.[37]

من جهة أخرى يعتبر مشروع طريق الحرير (Silk Road) أو "حزام واحد، طريق واحد" One Belt, One Road (OBOR) مبادرة لإقامة تكتل إقليمي جديد تم إطلاقها من قبل الرئيس الصيني Xi Jinping سنة 2013، يهدف إلى تعزيز فرص التنمية وزيادة الرفاهية وتثمين الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء،[38] ويشمل اتجاه بري وآخر بحري يمر بـ 65 دولة يسكنها 4.4 مليار نسمة أي ما يعادل 63% من إجمالي السكان في العالم، وتنتج 30% من الناتج المحلي الخام العالمي وتحوي 65% من التجارة الدولية ويتوقع أن يصل حجم المبادلات في ظل هذا المشروع إلى حوالي 3 تريليون دولار،[39] وإلى غاية 06 جويلية 2017 تم توقيع أزيد عن 40 دولة على هذا المشروع الذي يرتكز على خمسة محاور رئيسية تشمل تعزيز الارتباط السياسي، البنية التحتية، الاندماج المالي، التدفق التجاري، التواصل الاجتماعي، وقد تم توقيع 8158 عقد من قبل مؤسسات صينية في 61 دولة وتم إنفاق 953 مليار دولار في سنة 2016 أي ما يعادل 25.7% من الناتج المحلي الخام للصين.[40]

تتضمن الخريطة الجديدة مشاريع عديدة على مستوى البنية التحتية للدول، حيث تشمل مرافق الموانئ ومرافق النقل الجوي وشبكة البيع بالتجزئة والتوزيع وشبكة الهاتف وشبكة الطرق وشبكة الطاقة وشبكة السكك الحديدية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.[41]

وتستخدم الصين "OBOR" لتأكيد زعامتها الإقليمية من خلال برنامج ضخم للتكامل الاقتصادي. وهدفها هو إنشاء سلسلة إنتاج إقليمية، حيث ستكون الصين مركزًا للتصنيع والابتكار المتطور، والمصدر الرئيسي لصياغة القرارات الاقتصادية العالمية.[42]

ومن جهة أخرى تتوجه الأنظار إلى أقوى الاقتصاديات الناشئة والتي أطلق عليها سنة 2013 مصطلح BRICS وتشمل كلا من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، فهي تتميز باتساعها الجغرافي وتموقعها الاستراتيجي وكثافتها السكانية المقدرة بـ 2.93 مليار نسمة،[43] كما تضاعفت قيمة الاستثمار في هذه الأخيرة بـ 3.5 مرة قبل أزمة 2008، و2.6 مرة بعدها، كما بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي الخارج من البلدان الناشئة 10% سنة 2013، تسيطر دول BRICS على 6% من هذه الاستثمارات.[44]

خاتمة:

لقد ساهمت العديد من العوامل التكنولوجية والاجتماعية والثقافية في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي المعاصر، وتتجلى هذه التطورات بصورة واضحة في مجال الزمن والنطاق ونظم التأثير، كما دفعت به لإحراز معدلات جد متقدمة في مجالات التبادل، النمو والاندماج، وعجلت بضرورة الإقبال المتزايد نحو الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب، مما نجم عنه ظهور أشكال جديدة من التفاعل وتباين في مستويات الاستجابة لتطورات المتغيرات البيئية.

وتؤشر المعطيات الحالية على أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى مزيد من الديناميكية والتشابك بين مركباته والاعتداد أكثر بالقضايا البيئية والاجتماعية، الابتكار والجودة والحوكمة وغيرها، وهو ما يجعل جوهر الاقتصاد المعاصر تكاملي ومتعدد الأبعاد.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تتعلق باستجلاء أهم أبعاد التوجه الحديث للاقتصاد العالمي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- أصبحت المنظور الجديد للمنافسة، الاستقرار والاستدامة يرتبط بالتحول للارتكاز بدرجة عالية على الحلقات ذات الكثافة المعرفية في خلق القيمة على حساب الحلقات المعتمدة على الكثافة العمالية أو الرأسمالية؛
- إن إحلال مدخل الأتمتة جعل الموارد البشرية ملزمة بالاستعداد لتعلم مهارات متقدمة والقيام بأدوار جديدة، نتيجة التغير الهيكلي في طبيعة النشاطات، إضافة إلى تنامي دور مديري الموارد البشرية في تزويد الموظفين بأكبر قدر ممكن من المساعدة خلال هذه الفترة الانتقالية، بما في ذلك التدريب وصقل المهارات للتكيف مع مستجدات البيئة الاقتصادية المعاصرة.
- ساهم التطور التكنولوجي في اتساع الفجوة بين حجم تدفقات المنتجات السلعية مقارنة بالمنتجات الخدمية لا سيما المؤسسات الناشطة في مجال التقنية والتي أصبحت تأخذ اعتبارات أكثر

للاستثمار في مجال البحث والتطوير، وتشجيع الابداع والابتكار، إضافة إلى استغلال وتطوير مهارات رأس المال البشري ودعم الإمكانيات الفنية والتكنولوجية؛

- تتميز التوجهات الاقتصادية الحديثة بتضاعف النشاط التجاري وكذا حجم التدفقات المالية في إطار الاستثمار، وتزايد الاتجاه نحو تدويل الأنشطة والمنتجات، وتنامي استراتيجيات الاندماج والاستحواذ مع الأخذ في الحسبان البعد التعاوني أكثر منه تنافسي؛
- إن تطور مجال الرقمنة واستحداث العملات المشفرة يؤشر عن بوادر ميلاد نظام نقدي جديد يتسم باللامركزية وأكثر نزاهة وموثوقية ومستقل عن إدارة المؤسسات الدولية، كما يوفر قدرة أكبر على مراقبة وضبط حركية التدفقات النقدية والمالية وتوسيع فرص التبادل والتعاون، كما يطرح رهانات أخرى تتعلق بحماية المعاملات وتدقيقها بكفاءة، كما أن العمل على أرضية أكثر انفتاحا سيزيد من شدة المنافسة؛
- إن ضمان الاستقرار الاقتصادي في الوقت الراهن يرتكز بدرجة كبيرة على زيادة الارتباط والاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب، كما أن متطلبات الاستدامة باتت تأخذ اعتبارات أكثر للقضايا البيئية والاستثمار في رأس المال البشري، والالتزام بمعايير الجودة، والحوكمة وغيرها؛
- إن معالم البيئة الاقتصادية المعاصرة استوجبت على مختلف الكيانات التوجه نحو إقامة التكتلات بهدف تقاسم المخاطر وتعزيز قدرتها على مجابهة التحديات واستغلال المزايا التنافسية وتقليل تكاليف مجاراة التطورات العالمية.
- يواجه الاقتصاد المعاصر تحديات تتعلق باشتداد وتيرة النزاعات وارتفاع الضغوطات الاجتماعية، البيئية والأخلاقية إضافة إلى احتمال تنامي مستويات البطالة والفقر واتساع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة.

مقترحات الدراسة:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة يمكن طرح جملة من المقترحات:

- تصويب الاستراتيجيات الحكومية نحو تدعيم البنية التحتية في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال والارتقاء بمداخل الرقمنة وتوسيع قواعد البيانات ورفع قدرة تدفق المعلومات وتعزيز آليات التدقيق والرقابة على المعاملات التجارية والمالية الالكترونية؛
- رفع نسبة الانفاق الحكومي على البحث والتطوير وتعزيز الثقافة الابتكارية واستغلال المخرجات العلمية وتوجيه السياسة العامة لتعزيز العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث العلمي؛
- صقل المهارات البشرية من خلال تكثيف الدورات التكوينية وتدريب صناع القرار على كيفية استغلال الأدوار الوظيفية الجديدة، إضافة إلى تنصيب خلايا لليقظة ورصد تطورات البيئة الاقتصادية الكلية والجزئية؛
- تهيئة المناخ على كافة مستوياته التشريعية، الإدارية والاقتصادية بهدف استقطاب الاستثمارات الخارجية، والعمل على تحديد مقومات التكامل الاقليمي والدولي؛

- تعزيز القاعدة الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، فضلا عن تقوية المناولة الباطنية والعمل ضمن العناقيد بهدف مواجهة تحديات المنافسة الخارجية؛
- تسطير استراتيجيات اقتصادية أكثر مرونة وتتماشى والمنظور الاجتماعي والأخلاقي، وتثمين علاقات الشراكة ولاعتماد المتبادل لتفادي تبعات الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية.

الهوامش والمراجع:

[1] Justin Yifu Lin, ***New Structural Economics: A Framework for Rethinking Development and Policy***, The World Bank, Washington, 2012, P1.
[2] ***Introduction: The Sixteen-Page Economic History of the World***, Princeton University Press, PP.15-16, available on: http://assets.press.princeton.edu/chapters/s8461.pdf, visited on November 10, 2018.
[3] Aume Ventura, ***A Global View Of Economic Growth***, Handbook of Economic Growth, Volume 1B, Elsevier B.V, 2005, P1422.
[4] ألفريد إيكس الابن، ترجمة أحمد محمود، ***الاقتصاد العالمي المعاصر منذ 1980***، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، نوفمبر 2014. متاح على الرابط: aljazeera.net/knowledgegate/books تاريخ النشر: 2015/01/19، تاريخ الاطلاع: 2018/11/11.
[5] ***World Economic Situation and Prospects***, United Nations, New York, 2018, Pvii.
[6] Y. Kozak, T. Shengelia, ***World Economy: Training manual***, 5th. Edition, Tbilisi: PH "UNIVERSAL", 2016, PP. 8-11
[7] Rizwanul Islam, ***Globalization of Production, Work and Human Development: Is a Race to the Bottom Inevitable?***, UNDP Human Development Report Office, New York, USA, 2015, P3.
[8] هودة عبو، ***انعكاسات العولمة المالية على الاستثمارات العربية البينية - دراسة قياسية***، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016، ص28.
[9] ***Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement***, World Trade Report 2015, P21.
[10] Vesna Georgieva Svrtinov, Krume Nikolovski and Vlatko Paceskovski, ***Positive and negative effects of financial globalization on developing and emerging economies***, eprints, Macedonia, 2013, P2.
[11] يحي سعاد، ***مخاطر عولمة الأسواق المالية: دراسة حالة سوق المال الكويتي (1997-2016)***، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017، ص 24.
[12] Michael R. King, Carol Osler and Dagfinn Rime, ***Foreign exchange market structure, players and evolution***, Working papers, Norges Bank, August 14, 2011, P7.
[13] Tomasz Orpiszewski, ***Le Marché des Dettes Souveraines dans la Globalisation Financière***, Thèse de Doctorat, Université Paris-Dauphine, 2015, P30.
[14] ***Knowledge Economy and Innovation***, European Bank for Reconstruction and Development, London, United Kingdom, Without publication year, P1.
[15] مخلوفي عبد السلام، شريفي مسعودة، ***التغيير في منظمات الأعمال ضرورة حتمية لمواجهة المتغيرات العالمية***، ملتقى دولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب- البليدة 18و 19 ماي 2011، ص 3-4.
[16] يوسف حميدي، ***مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة***، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 24-26.
[17] Ellyn Shook. Mark Knickrehm, ***Harnessing Revolution: Creating the future workforce***, Accenture Strategy, 2017, P3.
[18] ***Mastering the Fourth Industrial Revolution***, Global Agenda, World Economic Forum, Annual Meeting, Davos-Klosters, Switzerland 20-23 January 2016, P8.
[19] Emmanuel Dimitrios Hatzakis, ***The Fourth Industrial Revolution***, ResearchGate, 23 May 2017, P2.
[20] Min Xu. Jeanne M. David and Suk Hi Kim, T***he Fourth Industrial Revolution: Opportunities and Challenges***, International Journal of Financial Research, Vol. 9, No. 2, 2018, P94.
[21] Executive Summary: *The Future of Jobs Employment*, ***Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution***, World Economic Forum, January 2016, P1.

[22] Peter Beyer, ***Globalization and Glocalization***, P98. available on https://www.researchgate.net 23/12/2016 13:45.
[23] Fay Patel, Hayley Lynch, G***localization as an Alternative to Internationalization in Higher Education: Embedding Positive Glocal Learning Perspectives***, International Journal of Teaching and Learning in Higher Education, Volume 25, Number 2, 2013, P223.
[24] Rusu Carmen Ramona, ***Glocalization Links Markets That Are Georgraphically Dispersed And Culturally Distinct***, P183. ftp.repec.org/opt/ReDIF/RePEc/bbu/wpaper/183-188.pdf 24/12/2016 14:20.
[25] Ajai Prakash, V. B. Singh, ***Glocalization In Food Business: Strategies Of Adaptation To Local Needs And Demands,*** Asian Journal of Technology & Management Research, Vol. 01, Issue 01 (Jan - Jun 2011), P19.
[26] Kevin Körner, Marc Schattenberg, Eric Heymann, D***igital economics: How AI and robotics are changing our work and our lives***, EU Monitor: Digital economy and structural change, Deutsche Bank Research, May 14, 2018, PP.7-8.
[27] Rumana Bukht, Richard Heeks, ***Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy***, Working Paper No. 68, Centre for Development Informatics, Global Development Institute, SEED, University of Manchester, United of Kingdom, 2017, P18.
[28] ***Measuring The Digital Economy***, Staff Report, International Monetary Fund, Washington, USA, February 2018, P15.
[29] Sinclair Davidson, Primavera De Filippi, Jason Potts, ***Economics of Blockchain***, Archive HAL, Oct 2016, P1.
[30] Michael Pisa and Matt Juden, ***Blockchain and Economic Development: Hype vs. Reality***, CGD Policy Paper 107, Center for Global Development, Washington, USA, July 2017, Front Page.
[31] Eric Budish, ***The Economic Limits of Bitcoin and the Blockchain***, Chicago Booth and the MIT Digital Currency Initiative, USA, June 5, 2018, PP. 15-16.
[32] Christian Catalini, Joshua S. Gans, ***Some Simple Economics Of The Blockchain***, Work Paper No. 22952, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, December 2016, P27.
[33] ***What is a Blockchain***, Deloitte, 2016, P4. deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/Innovation/deloitte -uk-what-is-blockchain-2016.pdf 25/02/2018.
[34] Øystein Olsen, ***Central bank digital currencies***, NORGES BANK PAPERS, No. 1, Norway, 2018, P21.
[35] Tohmatsu, ***Economic effects of Airbnb in Australia***, Deloitte Access Economics, Sydney, Australia, 2017, P11.
[36] Giovanni Quattrone. Davide Proserpio. Daniele Quercia. Licia Capra & Mirco Musolesi, ***Who Benefits from the "Sharing" Economy of Airbnb?***, International World Wide Web Conference Committee (IW3C2), Montréal, Québec, Canada, 2016, P1.
[37] ***The world is on the verge of impasse. Look at the figures about the potential losses of the Trump commercial war, if it erupts***, DW TV Share, July 25, 2018, 14:06.
[38] Ivan Diaz Campos, ***One Belt & One Road: Between Cooperation and Geopolitics in the Silk Road***, Contacto Global, Vol. 6, Dec 2015, The Autonomous University of Central America UACA, P20
[39] ***Silk Road .. New Promotion of Trade Globalization***, TV Share on CNBC, July 17, 2018, 12:44.
[40] Alvin C. Chua, One Belt One Road and Opportunities, Center for Financial Stability, Guangzhou, China, July 6, 2017, P4.
[41] ***One Belt, One Road: An Economic Roadmap***, The Economist Intelligence Unit (EIU), London, March 2016, P4.
[42] Peter Cai, ***Understanding China's Belt and Road Initiative***, Lowy Institute, Australia, March 2017, P5.
[43] Paul Sindic, ***Les BRICS et leur idéologie ébauche d'une nouvelle gouvernance planétaire ou Habillage de nouvelles stratégies de domination?,*** Recherches internationales, n° 91, juillet-septembre 2011, P38.
[44] Wladimir Andreff, ***BRICs et émergents : les nouveaux investisseurs internationaux,*** La Vie des Idées, Mars 2016, P2.